قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٩٧

بشأن الموافقة على اتفاق تعويضات المصالح المالطية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطا

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق تعويضات المصالح المالطية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطا ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٨هـ

(الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٩٧ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٤ رجب سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٩٧م) .

اتفـــاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطة

بشأن تعويضات المصالح المالطية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطة ، بغية التوصل إلى اتفاق نهائى بخصوص مطالبات الرعايا المالطيين الذين تأثرت ممتلكاتهم فى جمهورية مصر العربية بإجراءات التقييد والحرمان من الحقوق التى أصدرتها حكومة جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٦١ ، ورغبة فى توطيد وتنمية روابط الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين اتفقتا على مايلى :

(المادة الأولى)

تعمل حكومة جمهورية مصر العربية على تسهيل تسليم الأسهم غير المؤممة وعوائدها المستحقة لمالكيها المالطيين عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ وفقا لما هو مبين فى المرفق (أ) .

(المادة الثانية)

(أ) توافق حكومة جمهورية مصر العربية أن تدفع كما توافق الحكومة المالطية أن تقبل مبلغا صافيا وقدره ١٠٢,٨٨٤ دولارا أمريكيا (مائة واثنين ألف وثمانمائة وأربعة وثمانون دولارا أمريكيا) كتسوية نهائية لكافة مطالبات الرعايا المالطيين قبل الحكومة المصرية الناتجة عن إجراءات التقييد أو الحرمان من الحقوق التى أصدرتها منذ عام ١٩٦١ فيما يتعلق بالأموال المؤممة .

(ب) تدفع الحكومة المصرية المبلغ سالف البيان خلال ستة أشهر من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

(المادة الثالثة)

١ - المطالبات المشار إليها فى المادة الثانية والتى تم تسويتها وإبراء الذمة منها بمقتضى هذا الاتفاق هى مطالبات رعايا مالطة عن :

الممتلكات ، والمصالح فى مصر التى تأثرت بالإجراءات المصرية للتأميم ونزع الملكية والمصادرة وغيرها من الإجراءات المقيدة التى أصدرتها جمهورية مصر العربية ضد تلك الممتلكات والمصالح منذ يوليو ١٩٦١ وقبل دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

٢ - تم التوصل إلى المبلغ الإجمالى المشار إليه فى المادة الثانية وفقا لقوانين التأميم المصرية أرقام ١١٧، ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ وغيرها من قوانين التأميم المماثلة الكاملة أو الجزئية الصادرة فى جمهورية مصر العربية .

(المادة الرابعة)

توزيع المبلغ المتفق عليه فى المادة الثانية من اختصاص الحكومة المالطية وحدها وفقا لطرق التوزيع التى تتبناها دون أن تتحمل الحكومة المصرية أية مسئولية من أى نوع فى هذا الشأن .

(المادة الخامسة)

١ - تعلن الحكومة المالطية أن السداد الكامل للمبلغ الإجمالى المشار إليه فى المادة الثانية من هذا الاتفاق يبرئ ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها ومسئوليتها تجاه رعايا مالطة فيما يتعلق بجميع المطالبات الخاصة بالأموال المؤممة المشار إليها فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق سواء علمت بها الحكومة المصرية أو لم تعلم .

٢ - يستتبع إبراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها ومسئولياتها تجاه رعايا مالطة المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة أن تحل الحكومة المصرية فى كل الحقوق القانونية والمصالح المتصلة بالممتلكات التى تشملها تلك المطالبات فى محل وعوضا عن المطالبين المعنيين .

٣ - بعد دخول الاتفاق الحالى حيز النفاذ ، فإن الحكومة المالطية لن تؤيد ولن تقدم للحكومة المصرية مطالبات رعايا مالطة مباشرة ضد الحكومة المصرية وفى حالة استلام الحكومة المصرية لمثل هذه المطالبات فإنها سوف تحيلها إلى حكومة مالطة .

(المادة السادسة)

تحويل المبالغ المشار إليها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق سوف يتم تنفيذه من قبل البنكين المركزيين المختصين بذلك .

(المادة السابعة)

يدخل هذا الاتفاق والملحق المرفق به حيز النفاذ من تاريخ الإخطار بإتمام الإجراءات القانونية فى الدولتين .

حرر فى القاهرة يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٧ من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة مالطة
د. نوال عبد المنعم التطاوى	**د. جورج فيلا**
وزير الاقتصاد والتعاون الدولى	نائب رئيس الوزراء
	ووزير الخارجية والبيئة

مرفق (١)

(٥٠٪) من شركة ماركانتيللى للفحومات والشحن ، بيانكى وشركاه (مصر) المحدودة وعوائدها .

الشركة المتحدة للإسكان والتعمير .

قرار وزير الخارجية

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٧ بشأن الموافقة على اتفاق تعويضات المصالح المالطية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطا ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٨ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق تعويضات المصالح المالطية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطا ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١٢/٢

صدر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧

وزير الخارجية

عمرو موسى